

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

اتصالات مكثفة لاختيار مجلس إدارة شركة البورصة

علمت «الأخبار» أن اللجنة التأسيسية لشركة البورصة لن تقدم لوزارة التجارة بطلب تحديد موعد لعقد الجمعية العامة التأسيسية رغم توقيع وتوثيق عقد الشركة، إلا بعد انتهاء هيئة أسواق المال من اختيار المجلس الذي سيتولى إدارة الشركة خلال الفترة المقبلة. ونكرت المصادر أنه سيتم تعيين الأعضاء في الجمعية التأسيسية، وأن الأمر قد يتطلب بعض الوقت كي يتسنى لهيئة أسواق المال اختيار الأصل لهذه المهمة، خاصة أن هذا المجلس سيرسم ملامح مستقبل الشركة، وبالتالي لا بد أن تتوافر فيه العديد من المقومات أبرزها الاحترافية في العمل والنزاهة ليصل بالشركة إلى بر الأمان بطرحها للخصخصة وفقاً لما نص عليه قانون أسواق المال. وفي هذا السياق، قالت المصادر إن هناك اتصالات تجري حالياً على قدم وساق مع شخصيات عدة إلا أنه من السابق لأوانه التنبؤ بالاختيارات.

شريف حمدي

«الأخبار» ترصد حركة الائتمان قبل وبعد الأزمة: النمو السنوي المتراكم للقروض والودائع يسير بشكل متواز

المتغير اللافت في 10 سنوات.. قفزات الائتمان للقطاع العقاري بـ 26%

دينار، حيث ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية من 9,8 مليارات دينار نهاية عام 2004 إلى 29 مليار دينار نهاية عام 2013 أو ما يعادل الضعفين فيما ارتفع حجم الاقتصاد الكويتي بضعفين ونصف الضعف خلال الفترة نفسها من 15,5 مليار دينار لعام 2004 إلى نحو 53 مليار دينار (متوقعة) لعام 2013. بيد أن هذه الأرقام كانت لتعتبر صحية لولا الاختلال في توزيع التسهيلات الائتمانية على جميع القطاعات الاقتصادية، حيث ساهمت التسهيلات الشخصية بنحو 38% من الارتفاع في المحفظة الائتمانية أو ما يعادل 7,4 مليارات دينار يليها قطاعي العقار والإنشاء بارتفاع قدره 7,1 مليارات دينار أو ما يعادل 36,8% من إجمالي الارتفاع في التسهيلات الائتمانية خلال السنوات الـ 10 الماضية. وبالتالي يكون القطاعين قد ساهما مجتمعين بنسبة 75% من الارتفاع وشكلا قاطرة النمو الرئيسية في سوق الائتمان، وهذا ما يفسر الطبيعة الاستهلاكية للمقترضين نتيجة الزيادات المتتالية في الأجور وارتفاع المستوى المعيشي لشريحة كبيرة من السكان بالتزامن مع الاختلال في هيكل الاقتصاد الكويتي، حيث القطاعات الاقتصادية الإنتاجية مهمشة، فعلى سبيل المثال شكل قطاع الصناعة خلال الـ 7 سنوات الماضية فقط معدل 5% من الناتج المحلي الإجمالي، أما الزيادة في التسهيلات الائتمانية للقطاعات الأخرى (التجارة والصناعة والشركات الاستثمارية وقطاعات أخرى) فقد شكلت مجتمعة 29% من الزيادة الإجمالية في التسهيلات الائتمانية أو ما يعادل ارتفاع قدره 4,8 مليارات دينار (1,4 مليار للتجارة و1,34 مليار دينار للصناعة و932 مليون دينار للشركات الاستثمارية).



لا تطور في القروض الصناعية.. وحصّة القروض للتجارة تتراجع

الإجمالي خلال الفترة 2006 - 2012 (نحو 55%)، وتراجع دور القطاعات الاقتصادية الحقيقية والمنتجة في الاقتصاد الكويتي. والنمو ومصادره قدمت البنوك خلال الـ 10 سنوات الماضية تسهيلات ائتمانية بقيمة 19,2 مليار

من التسهيلات الائتمانية بنسبة 6% وتراجع حصّة التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع التجارة إلى 10%، حيث تعبر وهذه الأرقام عن واقع وهيكل الاقتصاد الكويتي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع النفط (سجل معدل مساهمة قطاع النفط والغاز إلى الناتج المحلي



في المقابل، انخفضت حصّة التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع التجارة من 14% إلى 10% خلال الفترة نفسها، وبقيت الحصّة الأكبر للتسهيلات الائتمانية لقطاع التسهيلات الشخصية بالرغم من انخفاض مساهمتها من المحفظة الائتمانية إلى 39% مقارنة

بـ 41% نهاية عام 2004. وفي تحليل لهذه الأرقام نلاحظ غلبة التسهيلات الائتمانية لقطاع التسهيلات الشخصية والعقار والإنشاء على المحفظة الائتمانية بنسبة مساهمة إجمالية بلغت 72%، فيما القطاعات الإنتاجية كالصناعة لا تزال تشكل الجزء الأصغر

التسهيلات الشخصية والعقار والإنشاء تستحوذ على 72% من المحفظة الائتمانية

المحور المالي في وقت بدأ الحديث عن عودة الائتمان إلى النمو في 2014، وتوقعت استمرار ارتفاعه، تعرض «الأخبار» تقريراً خاصاً عن تطور نمو التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك الكويتية قبل الأزمة المالية بـ 5 سنوات وبعدها بـ 5 سنوات وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية، أي خلال السنوات الـ 5 الماضية (2004-2013) وصولاً إلى شهر فبراير من عام 2014. وتبين آخر الأرقام ان محفظة التسهيلات الائتمانية سجلت نسبة نمو سنوي متراكم (Compound Annual Growth Rate - CAGR) بلغت 12,8% لتصل إلى مليار دينار مقارنة مع 9,8 مليارات دينار نهاية عام 2004، فيما سجلت ودائع القطاع الخاص نسبة نمو سنوي متراكم خلال الفترة نفسها بلغت 12,5% لتسجل نهاية عام 2013 حوالي 31,3 مليار دينار مقارنة مع 12 مليار دينار نهاية عام 2004. ولم يطرأ تعديل جوهري على هيكل توزيع التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى القطاعات الاقتصادية في الكويت خلال الـ 10 سنوات الماضية، حيث لم تشهد معظم القطاعات تغييراً ملحوظاً في نسبة مساهمتها من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية المصرفية باستثناء قطاع العقار الذي ارتفعت نسبة مساهمته من إجمالي التسهيلات الائتمانية من 17% نهاية عام 2004 إلى 26% نهاية فبراير 2014. يذكر أن الائتمان كان قد شهد قفزات قبل الأزمة المالية إذ بلغ، كما يظهر في المؤشر البياني المرفق ليقارب نموه 35% في 2007، وهي مستويات قياسية كانت تنذر وحدها بوجود فقاعة لم تنتبه لها الإدارة السابقة للبنك المركزي.

الملتقى الدولي الثاني عشر للتشغيل والصيانة

في البلدان العربية
لحت للبحار "الصيانة نحو العالمية"
18 - 20 مايو 2014، ملتقى أتلانتس، دبي - الإمارات العربية المتحدة

بادر بالتسجيل

REGISTER NOW

18 - 20 MAY 2014
ATLANTIS DUBAI | UAE

40 PAPERS - 22 WORKSHOPS - 3 FIELD TRIPS

٤٠ ورقة عمل - ٢٢ ورشة عمل - ٣ زيارات ميدانية

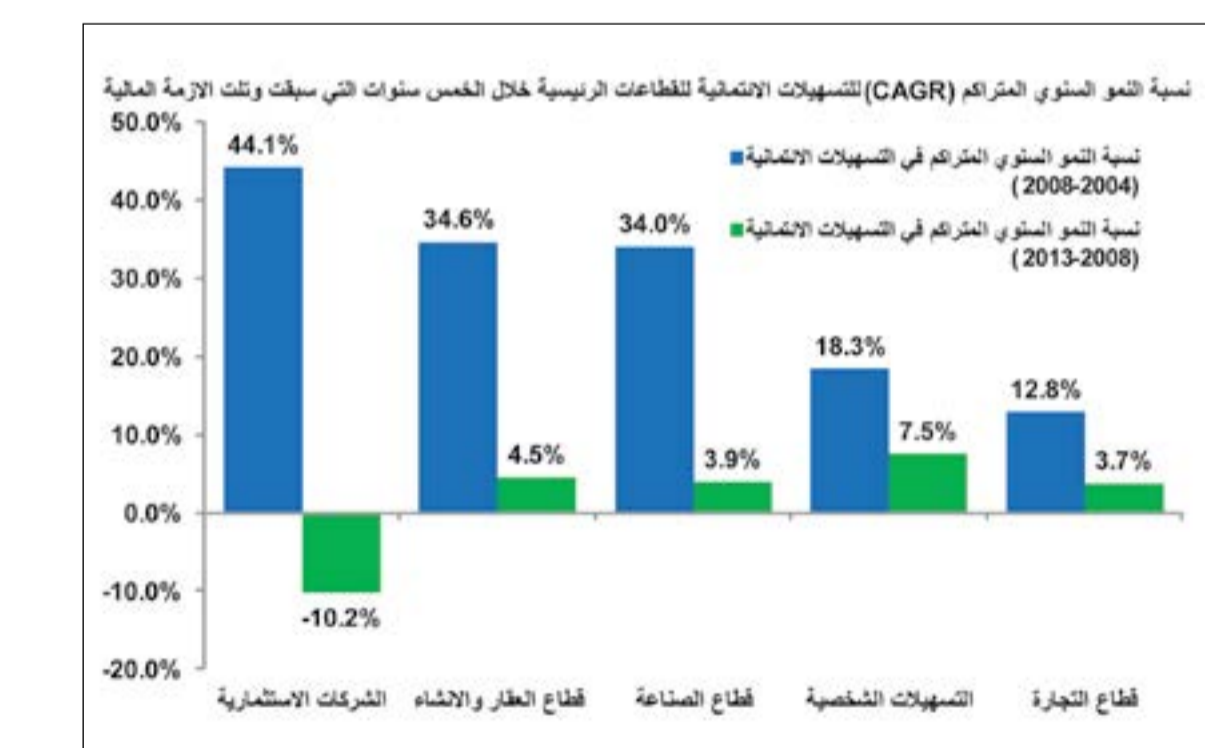
PANEL DISCUSSIONS حلقات النقاش

التجربة الإقليمية - بلدية دبي - الإمارات العربية المتحدة
Regional experience: Municipality of Dubai - UAE

التجربة الدولية السنغافورية في الصيانة
International experience in Maintenance: SINGAPORE

BEIRUT Tel. +961 1 82 14 21 • Fax. +961 1 82 14 82 RIYADH Tel. +966 11 460 23 32 • Fax. +966 11 460 23 16

www.omaintec.com • omaintec@exicon-specialist.com



لماذا تركز البنوك على إقراض القطاع الاستهلاكي؟

لتحليل التطور في التسهيلات الائتمانية خلال السنوات الـ 10 الماضية والقطاعات التي ساهمت في النمو ومدى تأثير الأزمة المالية على نمو الائتمان وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية، اعتمدنا في تحليلنا على تقسيم فترة السنوات الـ 10 التي تم تناولها في التحليل السابق إلى فترتين متساويتين: فترة الخمس سنوات (2008-2004) والفترة التي تلتها حتى عام 2013. يتبين من الأرقام أن التسهيلات الشخصية استمرت في النمو ولكن بوتيرة أقل من التي سجلتها في الخمس سنوات (2008-2004) حين ارتفعت بمقدار 3,85 مليارات دينار مقارنة مع ارتفاع قدره 3,51 مليارات دينار في السنوات الـ 5 التي تلت الأزمة المالية (2013-2008). سجلت نسبة

النمو السنوي المتراكم للتسهيلات الشخصية خلال فترة السنوات الـ 5 (2008-2004) 18% وانخفضت نسبة النمو السنوي هذه إلى 7,5% للفترة (2013-2008) وبالرغم من هذا التباطؤ في النمو، فهي لا تزال الأفضل مقارنة مع التسهيلات للقطاعات الأخرى. وهذا ما يفسر استمرار البنوك في سياسة الإقراض الاستهلاكي والتي بدورها تتمتع بانتظام في السداد والمخاطرة المقبولة وتراجع فرص الإقراض للقطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة ارتفاع المخاطر.

التباطؤ الملحوظ بعد عام 2008 كان في التسهيلات لقطاعي العقار والإنشاء، حيث تراجع نسبة النمو السنوي المتراكم من 44% خلال فترة السنوات الـ 5 (2008-2004) أو ما يعادل إجمالي ارتفاع قدره 2,1 مليار دينار.